

## أبعاد وانعكاسات التمويل على المنظمات الأهلية

● محسن أبو رمضان

### رسالة العمل الأهلي

ليس جديداً السؤال المطروح الخاص بالعلاقة بين التمويل وبين أنشطة وبرامج المنظمات الأهلية والتي تعتبر أحد محاور منظمات المجتمع المدني في فلسطين. فقد أثير هذا السؤال في بداية الثمانينات من خلال المؤتمر الذي عقده الملتقى الفكري العربي عام ٨٣ في جامعة بير زيت، والخاص بالتمويل، حيث أجمع المشاركون المكونين من نخبة عاملة في المجال الأكاديمي والحقوقي والإعلامي والثقافي في ذلك الوقت على رفض التمويل المشروط وفي نفس الوقت الدعوة إلى بلورة آليات تؤكد مبدأ الاعتماد على الذات وعلى التمويل التضامني الدولي وعلى رأس المال العربي والفلسطيني المتواجد بالشتات. مؤكداً أن القوى الرأسمالية العالمية تحاول وعبر التمويل من تحديد الأجندة التنموية المناسبة والتي لا تستقيم بالضرورة مع الاحتياجات والأولويات الفلسطينية. ومحرزين من محاولة بلورة شريحة تتجه إلى العمل النخبوي بدلا من الجماهيري خاصة من قادة الأحزاب السياسية "يسارية أو ديمقراطية التوجه" بهدف فصل تلك الشريحة بحق بنيتها السياسية ونزوعها للانفصال التدريجي عن العلاقة من الجماهير أو الفئات الاجتماعية الضعيفة وكذلك محرزين من مخاطر الانفصال عن روح وأهمية ورسالة العمل الأهلي أو ما كان يعرف باسم المؤسسات الوطنية في حينه، والذي كان يهدف إلى تعزيز التنمية من أجل الصمود أو التنمية المقاومة على أن تكون المؤسسات الوطنية أحد أدوات تحريك وتفعيل الهوية الوطنية الفلسطينية باتجاه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة. وبرأي فما زال الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر المذكور ذات فاعلية وتأثير من حيث المضمون رغم المتغيرات العديدة التي تمت منذ ذلك التاريخ، أما أهم المتغيرات التي تمت على العمل الأهلي فيمكن عرضها بالتالي :-

### المأسسة والمهنية للمنظمات الأهلية

بعد عام ٩٤ أي بعد تشكيل السلطة الوطنية بدأت الأحزاب السياسية " اليسارية أو الديمقراطية " بالاستنزاف والضعف بسبب عدم إدراكها لطبيعة المرحلة الجديدة والتي تتضمن التداخل بين المهمات الوطنية والبنائية الاجتماعية، وبسبب استمرارية ارتباطاتها الإدارية والمالية بهيكل السلطة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي أضعفها عن الترابط مع احتياجات ومطالب الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، وخلق هوة واسعة بين الطرفين رغم الشعارات النظرية والبرامجية التي كانت تطرحها تلك الأحزاب في برامجها وأدبياتها. وفي نفس الوقت أخذت المنظمات الأهلية بالتوجه نحو المأسسة والمهنية بالوقت الذي كانت قد نشأت به على أسس الطوعية والمشاركة والديمقراطية والتعبير عن حقوق الفئات الاجتماعية التي تمثلها، حيث أدى انجذاب المنظمات الأهلية لشعارات الاستدامة والأثر والمهنية وما يتبعه من اشتراطات للعاملين في إطار هذا العمل على

أجادة تقنيات مخاطبة المانحين، أدى هذا الانشداد إلى الإبتعاد تدريجياً عن قيم المشاركة والديمقراطية والتعبير عن هموم وتطلعات واحتياجات الفئات الاجتماعية المهمشة، وهنا لا أدعوا إلى تجاوز المهنية الضرورية والهامة، ولكنني أشد أن تلك الأبعاد من التنمية يجب أن ترتبط بالرسالة.

### تساؤلات عن تمويل العمل الأهلي

من جهة أخرى، كان لتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية أثره على حجم التمويل المقدم لقطاع العمل الأهلي. فقد كانت المبالغ المقدمة للعمل الأهلي قبل العام ٩٤ تصل إلى ١٢٠-٢٤٠ مليون دولار سنويا وتصبح ما يقارب ٦٥ مليون دولار سنويا حسب تقديرات البنك الدولي. يعود ذلك لتوجهات المانحين والمجتمع الدولي لتغطية وإسناد السلطة الوطنية الفلسطينية تعزيزاً لمسيرة التسوية السياسية. الأمر الذي أدى إلى توجه العديد من المنظمات الصغيرة للحصول على التمويل الميسر، خاصة إذا أدركنا غياب عنصر العدالة حيث تحصل ١٠٪ من المؤسسات الأهلية على أكثر من ٦٠٪ من المساعدات المقدمة للعمل الأهلي، الأمر الذي يشير إلى غياب التضامن بالتمويل وخاصة بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة (راجع تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ ص ١١٨). ومن المهم الإشارة إلى عدم التفاعل الإيجابي من قبل رموز العمل الأهلي تجاه اقتراحات جادة قدمت على ضوء اشتراطات التمويل الميسر يقضي ببلورة صندوق وطني أهلي يساهم بالحصول على تمويل تضامني دولي فلسطيني وعربي، وكذلك على تبرعات القطاع الخاص من خلال سن قانون يعفي من الضريبة كل من يقوم بالتبرع لهذا الصندوق " الخيري " الأهلي. هذا الصندوق يجب أن يستند بالضرورة إلى رؤية وأولويات واحتياجات العمل الأهلي.

وفي سياق التمويل وتوظيف واستثمار الأموال بمعنى توزيعها على النفقات الإدارية والأنشطة؟ وهل كان التوزيع متوازناً.

١. كيف تم توظيف واستثمار الأموال بمعنى توزيعها على النفقات الإدارية والأنشطة؟ وهل كان التوزيع متوازناً.
  ٢. هل تم تحديد الأنشطة والمشاريع والبرامج - بناءً على احتياجات المجتمع المحلي.
  ٣. هل تم بلورة رؤية تنموية أهلية شاملة ومنهجية لتوظيف المساعدات بصورة أفضل.
  ٤. لماذا لم يتم بلورة اعتماد ميثاق شرف يضمن آليات الإدارة الرشيدة و يعمق الشفافية ويعزز الشراكة مع الفئات الاجتماعية المستهدفة.
- إن الانشداد الكمي والفني إضافة إلى عدم التشديد على الرسالة والهوية وقصم العلاقة مع الأبعاد السياسية بالمفهوم الواسع للكلمة قد ساهم في تبديد الاستثمار الأنسب لبرامج التدريب التمكينية والتنموية، لصالح قوى الإسلام السياسي التي استخدمت الموارد المالية عبر المساعدات التمويلية من الخارج وخاصة من البلدان العربية والإسلامية وهي " ميسسة بطبيعة الحال " لتحقيق أهداف سياسية وذلك عبر الربط المحكم بين تقديم الخدمة وبين الرسالة والأهداف.

## توقف المساعدات الموجهة للسلطة قد يؤدي لانهارها

● رام الله - ساند أبو فرحة

ما هي آفاق استمرار الدعم الدولي للشعب الفلسطيني ومؤسساته؟ هل سيجري تغيير على خطط وتوجهات المانحين؟ إلى أي مدى يمكن أن يحدث تحول في آلية وقنوات صرف الأموال؟ هذه الأسئلة وغيرها باتت تطرح نفسها على المشهد الفلسطيني، الذي اتخذ نظامه السياسي شكلا جديدا مع فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وحصولها على غالبية ساحقة. وقد أدى فوز حماس، لتكون أول حركة إسلامية تصعد إلى منصة الحكم في المنطقة العربية، إلى إحداث حالة من الترقب، تجاوزت الكثير من المؤسسات الفلسطينية، وتحديدًا الأهلية منها، ليطال هيئات دولية تعمل في الضفة والقطاع، تنتظر بدورها قرار أطراف اللجنة الرباعية حول شكل التعاطي مع الحكومة الفلسطينية الجديدة التي تقودها حماس.

ولوحظ في الأونة الأخيرة، تصاعد لهجة الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية فيما يتعلق بموضوع المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية والشعب الفلسطيني، حيث قدم كلا الطرفين إشارات تؤكد عدم الاستعداد لمواصلة دعم السلطة، ما لم تقم حماس بنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والاتفاقيات السابقة، وهو ما لم يتردد مراقبون محليون عن انتقاده، والتقليل منه في الوقت ذاته. وجاء أقوى تعبير عن هذه المسألة، خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد، أكدوا خلاله بأن الاتحاد الأوروبي، لن يتهاون بشأن مطالبية بأن تتخذ حماس موقفاً أكثر اعتدالاً، في الوقت الذي بحثوا فيه الوسائل الكفيلة بالألحاق بالمشكلة القائمة ضرراً بالمساعدات الأوروبية للمواطنين الفلسطينيين. وكانت توصلت وثيقة أعدتها المفوضية الأوروبية وخافيير سولانا، منسق الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، مؤخراً، إلى أن القسم

الأكبر من المساعدات الأوروبية، التي تصل قيمتها حالياً إلى ٥٠٠ مليون يورو سنوياً، سيتضرر بشدة إذا قطع الاتحاد علاقاته مع السلطة. وذكرت الوثيقة، أنه حتى الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للأعمال التي تنفذها منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة يتطلب الاتصال بالسلطة، وسوف يواجه عرقلة محتملة. وضمن السياق ذاته، قالت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، " ولو أن من المنوع بموجب القانون الأمريكي، إعطاء معونات مباشرة إلى حكومة تقودها حماس، فإن أميركا تأمل أن تتمكن من تقديم مزيد من المعونات الإنسانية إلى الفلسطينيين.

### زيادة المساعدات الإنسانية

وتابعت في تصريحات صحافية نقلت عنها مؤخراً: إننا نبحث سبل زيادة مساعدتنا الإنسانية للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة من الزمن، لكن هناك اختيارات هامة يواجهها الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بخريطة الطريق ومتطلبات اللجنة الرباعية. ورغم ما تسبب به الموقف الأمريكي والأوروبي من حالة من الترقب والانتظار بين الهيئات الفلسطينية والدولية العاملة في الضفة والقطاع، فإن العديد منها حرص على بعث إشارات " تطمين " على استمرار الدعم. وفي هذا السياق، أكد البنك الدولي في بيان له، صدر قبل فترة، موافقته على منحة بقيمة ٤٢ مليون دولار أمريكي لمساعدة السلطة، في تلبية احتياجاتها الأنية. وأعلن البنك الدولي أنه سيواصل تنفيذ مهمته الأساسية في مساعدة الجهات الرسمية على تقديم الخدمات، وخلق الفرص للسكان الفلسطينيين عبر مشاريعه الاستثمارية الأثني عشر في الضفة والقطاع، و رصد لها حوالي ١٥٤ مليون دولار أمريكي، فيما أكد مصدر من داخل البنك لـ " البيدر "، أن البنك ينتظر

التتمة صفححة

### تراجع التأثير السياسي للمنظمات الأهلية

كان لتشرذم وتفتت الحركة السياسية وخاصة الديمقراطية منها أثراً كبيراً على أحجام المنظمات الأهلية في عملية ربط العمل التمكيني بالبعد السياسي: ففي حين كان بإمكان المنظمات الأهلية ديمقراطية التوجه من لعب دوراً ضاعوا على قادة الأحزاب السياسية \ باتجاه إرساء أسس اجتماعية حقوقية ديمقراطية ومدنية تشكل قاعدة مشتركة للقوى السياسية الديمقراطية يجري العمل على ترجمة أجندتها بوسائل الضغط والتأثير. التزمت هذه المنظمات بالأداء الحيادي " المهني " مبتعدة عن التأثير سياسياً بالمعنى الواسع بالفئات الاجتماعية المستهدفة. على سبيل المثال، ما الذي يمنع منظمة حقوق إنسان من تنظيم فاعلية ضد الفلتان ومن أجل سيادة القانون بدلاً من الاكتفاء بإصدار التقارير والبيانات، ومن ربط التدريب على آلية الانتخاب بتوجيه المدرب لانتخاب الأطر السياسية المعبرة عن ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية من أجل فرز ممثلين قادرين على الدفاع عن تلك الحقوق؟

إن التأثير بالسياسة والسياسات لا يعني التحول إلى حزب سياسي وليس هذا هو المطلوب من قبل المنظمات الأهلية بقدر ما هو ممارسة دور الهيمنة الثقافية كما يقول غرامشي عن دور منظمات المجتمع المدني .

ومن المناسب في هذا السياق إجراء عملية مراجعة لتوجهات وأداء المنظمات الأهلية ديمقراطية وعلمانية التوجه، من حيث الخطاب، والهوية، والأداء، فهل الخطاب المبني على الشرعية الدولية لحقوق الإنسان دون تاصيله بالمحيط والبيئة المحلية كان مناسباً؟ ألم يكن من الأفضل الربط بإبداع بين الخصوصية المحلية وبين العالمية؟ عبر تحديد البرامج والمشاريع بناءً على الأولويات وبالاستناد إلى مبدأ المشاركة وبالارتكاز إلى البيئة المحلية. إن الحديث عن النخبوية " النسبية " لقادة ورموز العمل الأهلي وكذلك استمرارية تكلس الأحزاب السياسية بالبنية الهيكلية وكذلك استمرارية حالة التشرذم والارتباك للأحزاب السياسية ديمقراطية التوجه، يجب أن يدفعنا للتساؤل؟ هل من المناسب التفكير بقيام المنظمات الأهلية بالعمل على تحفيز بعض القطاعات لتشكيل حركة اجتماعية ديمقراطية ومطلبية تحدد أولوياتها وبرامجها وخطوات عملها في إطار بريرتها بأفق سياسي واضح وواسع أي مرتبط بالهوية الثقافية الفكرية المؤممة بالديمقراطية والتعددية وصيانة الحقوق؟؟ هذا السؤال بحاجة إلى بحث ودراسة وإجابة عليه على ضوء النظر والتقييم لتجارب العديد من الحركات الاجتماعية بالعالم، وعلى ضوء بعض التجارب المختلفة أيضاً الخاصة ببعض الفئات الاجتماعية خاصة العمال، وكيف يمكن الجمع بين البعدين الاجتماعي والسياسي بالإطار الشامل؟.

إن الملاحظات النقدية الخاصة بنخبوية العمل الأهلي وخاصة في إطار التسهيلات المقدمة لهم ( رواتب، سفريات، علاوات، عمل بيروقراطي إداري على حساب الميداني المباشر الأهلي...إلخ )، تؤكد ضرورة قيام هذا العمل على إعادة صياغة نفسه بما ينسجم مع أولويات واحتياجات المجتمع وضمن آليات المشاركة لرمد الفجوة ما بين قادة العمل والقاعدة الواسعة. فالصداقية عنصر حاسم في طريق قدرة تلك الرموز القيادية بإقناع القاعدة الشعبية برسالة وأهداف ورؤية العمل الأهلي تجاه قيم ومعاني ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات.

لقد بات ملحا بلورة موقف واضح على صعيد العمل الأهلي يستند إلى أولويات واحتياجات واضحة بناءً على رؤية واضحة ويرتكز إلى آلية المشاركة الشعبية عبر الحصول على أهم الأولويات والمشاريع المناسبة بناءً على موقف الفئات الاجتماعية المستهدفة كما يستند إلى فهم دقيق لطبيعة المرحلة، عبر صياغة خطة تجمع بين الإغاثة والتنمية ضمن بيئة تهديد بقطع المساعدات التمويلية عن الشعب الفلسطيني على خلفية فوز حركة حماس، في تنكر واضح لخيار شعبنا الديمقراطي. وعليه يجب التعامل مع المعطيات التالية - المبادرة باتجاه بلورة رؤية للعمل الأهلي وآليات للعمل التمويلي، وخاصة في ظل التسريبات التي تشير بتوجه المانحين لتقديم المساعدات عن طريق المنظمات الدولية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص، وكيف يمكن التنسيق مع السلطة حفاظاً على رؤية موحدة للعمل التنموي وتجنيباً لمحاولة تجزئ قطاعات شعبنا على أسس سياسية؟.

- تنسيق العلاقة مع الوزارات ( تنسيق قطاعي) عبر خطة التنمية، بهدف التناغم فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع من أجل التكامل ومنع الإزدواجية.

- من الضروري اختراق الحصار الدولي عبر بلورة آليات للتمويل يعتمد التمويل التضامني والعربي والفلسطيني المتواجد بالشتات، وكذلك عبر تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بالعمل الخيري ( الأهلي) عبر إعفاؤه من الضريبة إذا قام بالتبرع لصالح هذا العمل. إن ما تقدم يعنى الحاجة إلى التقييم والمراجعة وهو لا يلغى بعض النقاط المضيئة في مسيرة العمل الأهلي، من حيث التقنيف والتنوعية والتمكين وإثارة بعض القضايا والقوانين لدى الرأي العام ولدى صناعات القرار التنموي والتشريعي أو إثارة احتياجات وحقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة بالعمل والتعليم والإنتاج والمشاركة السياسية.. إلخ من القضايا الهامة ولكنها بحاجة إلى جهود للتواصل مع القاعدة الاجتماعية باتجاه الربط المحكم ما بين البرامج وبين الرسالة والهوية والأهداف التي يجب أن تصب في رؤية سياسية تحررية تقدمية ديمقراطية واضحة كما أن التهديدات بوقف التمويل يجب أن يحفزنا جميعاً للبحث عن آليات بديلة توقف حالة التبعية والانكشاف وتعيد المبادرة التمويلية على قاعدة الصمود والهوية والبناء والتصور القائم على تحقيق التنمية الانعقافية .